اقتصاد

أرقام بتحكي..

دعوة لمبادرة جديدة: من المطبخ إلى خزان المازوت

سقطت التفاحة أمام أعين نيوتن، فاكتشف قانون الجاذبية.. هذا ما يقولون عنه التفكير الإبداعي، وهو ذاته الذي طالب به رئيس حكومتنا وزراءه عدة مرات خلال الأزمة، علّهم يكتشفون حلولاً جديدة تسهل على السوريين معيشتهم، وتؤمن فرصاً جديدة للعمل.. ولكن من دون جدوى، فالجميع لا يرى في التفاحة الساقطة سوى لذة الطعم!!

قبل نحو عشر سنوات، نشر الكاتب الأميركي جوش تيكل كتابه المشهور (من المقلاة إلى خزان الوقود) كاشفاً النقاب عن وسيلة إبداعية في استخراج المازوت الحيوي (بيو ديزل) من الزيت النباتي، بكلفة اقتصادية، فأثار موجة رعب عمت منتجي المازوت نظراً لسهولة الطريقة الجديدة وجدواها الاقتصادية المهمة.

من أميركا إلى مصر، في رحلة طالت عشر سنوات في الاقتصاد، أعلن وزير التموين والتجارة الداخلية المصري خالد حنفي يوم أمس عن توقيع بروتوكول تعاون بين كل من وزارتي التموين، والبترول، وشركة الإسكندرية للإضافات البترولية «أكبا»؛ لبدء تفعيل مشروع تحويل زيت الطعام المستعمل إلى سولار (مازوت) في كل المحافظات على مستوى الجمهورية.

وبحسب بيان صحفي نشرته عدة وسائل إعلامية، فإن البروتوكول يتضمن قيام وزارة التموين بتجميع زيوت الطعام المستعملة من المواطنين، إضافة إلى مصادرها الأخرى كالبقالين والموزعين، مقابل نقاط يحصلون بموجبها على سلع غذائية مجانية، وذلك من خلال نقاط تجميع في المحافظات كافة على أن تكون هذه النقاط مجهزة لشحن الزيت في سيارات، ثم يتم تسليم هذه الزيوت إلى شركة الإسكندرية للإضافات البترولية لتحويلها إلى مازوت حيوي.

طبعاً لا يسعنا القول في هذا سوى «أن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي أبداً» وهذا هو الوقت المناسب للمصريين في بحثهم عن طرق إبداعية عملية لأزمتهم الاقتصادية.

أما عندنا، فلا تسعفنا معاني اللغة العربية في نقل إحساسنا لدى مطالعة تلك الأفكار والأخبار، في حين مسؤولونا الاقتصاديون مشغولون بكل ما ليس له علاقة بالأزمة الاقتصادية، وما تقتضيه من حلول عملية تنتج عن طرق تفكير إبداعية.

لنحسبها بالورقة والقلم، يستهلك السوريون ١٧٧ ألف طن من الزيت النباتي في العام، أي ١٧٧ مليون كيلو غرام زيت، ما يعادل ١٩٥ مليون ليتر، أي ٩٧٥ ألف برميل.

ومهما نقصت الكمية بعد الاستهلاك، فإن النتيجة ليست قليلة مطلقاً، ويمكن تحويلها إلى مازوت حيوي أرخص من المازوت البترولي العادي، بعد إضافة مادة الميتانول، وإجراء عملية ليست معقدة، يمكن إجراؤها في معامل بسيطة وعادية جداً، وبكلف ليست كبيرة.

وعملياً لو تمكنا من إنتاج ٧٠٠ ألف برميل من المازوت الحيوي سنوياً، فسوف نستطيع تغطية حاجة دمشق من المازوت لمدة لا تقل عن ٢٠٠ يوم. وهي كمية لا يستهان بها أبداً.

طبعاً الموضوع بحاجة إلى دراسة فنية واقتصادية، لتحديد طرق التنفيذ والخيارات والتوصيات، علماً بأن الجدوى الاقتصادية مضمونة، بدليل اعتماد العديد من الدول عليها، وليس آخرها مصر. ووفق الإحصائيات الأخيرة المتوافرة حول الموضوع، فإن التكلفة النهائية لغالون المازوت الحيوي لا تزيد على ٩٠ سنتاً، أي بحدود ٣٦٥ ليرة للغالون، وهو ما يعادل ٧٠ ليرة لليتر الواحد.

ولكي لا نرهق الحكومة في الدخول باستثمار كهذا قد يتطلب مؤسسات ولجاناً وهيئات، وغيرها من التشكيلات الإدارية البيروقراطية، يمكن التفكير بتحويل الموضوع للمهجرين والفقراء، من خلال مساعدتهم على توفير أماكن مناسبة وتحويلها إلى مصانع صغيرة، بإشراف فنيين، يقومون بتحويل الزيت النباتي المستعمل إلى مازوت وبيعه في الأسواق بأسعار مدروسة، كما يتم تشكيل فرق من العاطلين من العمل يتولون مهمة جمع الزيت من المنازل والمحال والمستودعات، وفق سلسلة عمل واضحة، يمكن لوزارة التنمية الإدارية أن تلعب دوراً مهماً في صياغتها، كما يمكن توجيه المصارف التي تعاني فائض السيولة لإقراض هذه المشاريع، الصغيرة بحجمها، لكن الكبيرة بفعلها وإنتاجها.

ومن هنا أدعو إلى إطلاق مبادرة تطوعية لمتابعة الموضوع لدى الجهات المعنية، وتأمين قاعدة البيانات الفنية واللوجستية وإعداد الدراسات الاقتصادية لنقل الملف إلى أرض الواقع، ولتكن مبادرة (من المطبخ إلى خزان المازوت) عنواناً فعالاً في تحفيز طرق التفكير الإبداعي في إدارة الاقتصاد.

علي نزار الآغا

سوريون يلعبون «القمار» عبر الإنترنت

شراء «الفيش» بالدولار من لبنان.. والملف أصبح بيد القضاء

علي نزار الآغا

إحصائيات «مخيفة» من القضاء السوري حول شركات ومكاتب البورصة غير المرخصة «الفوركس»، فعدد القضايا في الوقت الحالي صفر، رغم الانتشار الواسع لتلك الشركات والمكاتب إلى درجة نشرها إعلانات طرقية بشكل موسع في فترة سابقة.

وكما هو معلوم، تدخل شركات (الفوركس) وسيطاً بين المقيمين في سورية والبورصات العالمية للمضاربة بالأسهم والعملات والمعادن فيها، لذا فهي تساهم في إخراج القطع الأجنبي خارج البلد، وخاصة خلال الأزمة، وما رافقها من ازدياد في عمليات السلب والاحتيال والخطف بقصد الفدية.. وغيرها من الممارسات «المشينة» المخالفة للأنظمة والقوانين والأعراف بقصد جني المال.

المحامي العام بدمشق زياد الحليبي بيّن لـ«الوطن» في اتصال هاتفي معه، عدم وجود دعاوى بحق شركات بورصة أو وساطة غير مرخصة (الفوركس)، كاشفاً النقاب عن نوع جديد من الدعاوى مرتبطة بلعب القمار عبر شبكة الإنترنت، موضحاً أنه في الآونة الأخيرة يقوم بعض المواطنين بالذهاب إلى إحدى الدول المجاورة (لبنان على وجه التحديد) لشراء ما يسمى «الفيش» ويدفع ثمنه بالدولار، ثم يعودون إلى البلد ويلعبون القمار عبر الإنترنت، وهناك حالياً ملفات في القضاء حول حالات كهذه.

وأكد الحليبي أن ممارسة أي مهنة من دون ترخيص تعتبر جرماً، فتتم الملاحقة قضائياً، لذا فالقضاء اليوم يلاحق تلك المخالفات لأحكام القضاء السوري.

من جانبه قاضي الجنايات الأول بدمشق ماجد الأيوبي يؤكد لـ«الوطن» في اتصال هاتفي معه، عدم وجود دعاوى متعلقة بمكاتب وشركات بورصة غير مرخصة، أو كما تسمى «فوركس»، مبيناً أن جل القضايا لدى القضاء الجنائي مرتبطة بشركات الصرافة غير المرخصة وليس البورصة.

مع العلم بوجود مخالفات وأحكام قضائية صدرت قبل بداية الحرب على سورية، بحق شركات تمارس نشاط خدمات الوساطة المالية دون ترخيص من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وفي إحصائية نشرتها «الوطن» في وقت سابق، بلغ العدد الإجمالي لدعاوى مخالفة أحكام قانون الهيئة ١١ دعوى في دمشق وحلب خلال العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وحكمت محاكم بداية الجزاء وقتها بثلاث دعاوى، منها ٢ في حلب وواحدة في دمشق، تضمنت الغرامة المالية والعفو من الحبس لشموله بمراسيم العفو العديدة التي صدرت في تلك الفترة.

وكانت هيئة الأوراق والأسواق المالية وقتها تتعاون مع الأمن الجنائي لكشف مكاتب وشركات البورصة أو الوساطة غير المرخصة. علماً بأنه لا تراخيص تمنح لشركات الفوركس، لكونها تخالف القوانين الناظمة للقطع في سورية، فالتراخيص تمنح إما لشركات وساطة مالية تتوسط العلاقة بين المستثمر وسوق دمشق للأوراق المالية، وإما لشركات ومؤسسات ومكاتب الصرافة المرخصة.

وهنا يؤكد رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الدكتور عبد الرحمن مرعي لـ«الوطن» أن الهيئة لا تملك السلطات التي تخولها ملاحقة تلك الشركات والتحقيق في أمرها، الأمر المتوافر لدى مصرف سورية المركزي من خلال ضابطته العدلية، إضافة إلى كون المصرف مسؤولاً بشكل مباشر عن شركات الفوركس لكون الموضوع مرتبطاً بالنقد.

ويوضح الدكتور مرعي أن الهيئة تتحرك في هذا المجال عبر الشكاوى المقدمة أو عندما يطلب إليها من الجهات المختصة التدخل في الموضوع، ويتم ذلك من خلال قيام الهيئة بفحص أجهزة الكمبيوتر للتأكد من وجود عمليات تداول في الفوركس بوساطتها أم لا، وعلى أساس ذلك تكتب تقاريرها للجهات المختصة. كاشفاً عن حالتين تم كشفهما العام الماضي (٢٠١٤) تم التأكد خلالها من إجراء تداول في الفوركس عبر أجهزة الحاسوب، وتمت كتابة تقرير بشأنهما للجهات المختصة.

مصدر مصرفي مختص بيّن لـ«الوطن» لجوء بعض المصارف الخاصة للمتاجر بالقطع الأجنبي في الأسواق العالمية، عبر شركات وساطة معروفة في العالم العربي.

وعلمت «الوطن» بوجود بعض المطالبات بترخيص مكاتب وشركات الفوركس، علماً بأن الموضوع من اختصاص مصرف سورية المركزي المعني بالشأن النقدي وليس هيئة الأوراق والأسواق المالية.

> لا دعاوى بحق شركات الوساطة والبورصة غير المرخصة رغم انتشارها الواسع خلال الأزمة!!

ضبط ٨٠ طناً من الدقيق التمويني في الكسوة

أسعد المقداد

ضبطت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك يوم أمس ٨٠ طناً من الدقيق التمويني في مستودعين في قرية العادلية التابعة لناحية الكسوة بريف دمشق بقصد المتاجرة بها وبيعها على أنها دقيق أبيض مستورد زيرو سياحي.

وأكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان ماجد صفية أن الوزارة لن تتساهل باتخاذ أقصى العقوبات بحق كل من يحاول العبث بقوت المواطن وسرقة رغيف خبزه وستتخذ الإجراءات الرادعة بحق كل من يثبت تورطه في عملية استخدام الدقيق التمويني بشكل غير مشروع لكونه مادة مدعومة من الدولة ومخصصة لإنتاج الخبز.

وأوضح أن القائمين على هذا العمل يحصلون على الدقيق التمويني بطرق غير مشروعة ويقومون بنخله وغربلته وفق آليات خاصة ومن خلال ثلاثة أجهزة معدة لهذه الغاية ووضعه في أكياس تحمل أسماء علامات تجارية وهمية ليتم بيعه على أنه مستورد وهذا غش واحتيال واضح.

وذكر صفية أن مديرية حماية المستهلك في الوزارة بالتعاون مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق قامت بتنظيم الضبوط اللازمة بحق القائمين على هذا العمل وتشميع المستودعين ومصادرة الدقيق التمويني ونقله إلى الشركة العامة للمطاحن وتسليمه وفق محاضر ضبوط وإيصالات نظامية.

وأكد صفية أنه في حال انتهاء التحقيق سيتم الإعلان لوسائل الإعلام الوطنية عن المصادر التي تم فيها الحصول على هذا الدقيق وعن الجهات التي يباع لها والأشخاص المتورطين بهذا العمل الذي يستهدف قوت المواطنين وسيتم تسليمهم للقضاء المختص.

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أغلقت بين ٢٤ و٣٠ أيار الماضي ثماني فعاليات تجارية وصناعية مخالفة في محافظتي دمشق وريفها بينها مطعم في منطقة المزة لمدة شهر بسبب حيازته دقيقاً تموينياً.

مجلس الشعب يقرّ ١٢ مادة من قانون التموين الجديد.. والقربي: تغيير النصوص غير مجد من دون تغيير ذهنية الوزارة

وزير التموين لـ«الوطن»: القانون الجديد يردع الاستهتار في السوق ويحمي المواطنين

الوطن

أقرّ مجلس الشعب في جلسته التي عقدت بالأمس ١٢ مادة من مشروع قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك، حيث تابع المجلس مناقشة المواد المتعلقة بالتعاريف والأهداف وصلاحيات الوزير ومسؤولياته.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ماجد صفية أن القانون الجديد يردع الاستهتار في السوق ويحمي المواطنين. لافتاً إلى أن القانون الجديد كفيل بحل كافة العقبات ويلبي حاجة المستهلك ويسهم في ضمان سلامته وصحته، والأهم من ذلك أن القانون يضمن للمستهلك ممارسة حقوقه في الاختيار الأنسب للمنتجات والخدمة المتاحة في الأسواق وفقا لرغباته. كما أن القانون سوف يساهم في معالجة مطالب أعضاء مجلس الشعب بما فيه مصلحة المواطن ومنع الاحتكار ومنع التلاعب بالأسعار.

وأورد القانون في أسبابه الموجبة أبرز النقاط التي تساهم في الحفاظ على حقوق المواطنين في تلبية احتياجاتهم الأساسية من المواد والسلع والخدمات بالسعر والجودة المناسبين والحصول على المعلومات والإرشادات والإعلان الصحيح وتثقيف المستهلك وتوعيته بحقوقه ومسؤولياته الاقتصادية والتزاماته وضمان ممارسة المستهلك حقوقه في الاختيار الأنسب للمنتج والخدمة ولحماية المستهلكين من الاستغلال وللحفاظ على الممارسات التجارية السليمة في الأسواق المحلية.

ومن الأسباب الموجبة للقانون أنه أصبح من الضروري توحيد التشريعات الناظمة لعمل الوزارة في مجال رقابة الأسواق وتعديلها بما يتناسب مع تطور الحركة التجارية والاقتصادية المستمرة. لذلك فإن قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك يهدف إلى تشديد العقوبات والغرامات المفروضة على المخالفين وبما ينسجم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها سورية للوصول إلى ضبط الأسواق بطريقة فعالة.

وخلال الجلسة أكد عضو مجلس الشعب صفوان القربي أن القانون إيجابي وهو بداية انفراج، مبيناً أن بعض كوادر الوزارة بحاجة لإعادة تأهيل لضمان حسن تطبيق القانون.

مشيرا إلى أن سياسة الضبوط الوهمية بحثا عن أرقام فقط والأداء التسلطي لبعض مراقبي التموين والبحث عن الهفوات الصغيرة وصغار البائعين وغض الطرف عن مصادر ومنابع الخلل الاقتصادي والتمويني.. هي سياسة راسخة في الوزارة وسياسة ثابتة بالنصوص، ومترسخة في النفوس. مبيناً أن تغيير النصوص مهم لكن لن يكون مجدياً من دون تغير ذهنية الوزارة.

مشيراً إلى أنه لا بد من الإجابة عن أسئلة اقتصادية مهمة فيما يخص سياسة العرض والطلب وفتح الأسواق وتسهيل حركة البضائع وهذه الإجابات وغيرها، عندما تكون واضحة ودقيقة ستحسن كثيراً من فرص نجاح هذا القانون، فالمستهلك منهك بين جشع التجار وغلاء الأسعار وفساد موظفي الوزارة الذين قاموا برفع أتاواهم مع ارتفاع سعر صرف الليرة وهم يتقاضون حصصهم من التجار بشكل مستمر.

ثلاثة مراكز رئيسة لتوزيع الوقود على السرافيس في دمشق

٧٠٠ ألف لتر مازوت حاجة دمشق في كل يوم صيف منها ٢٠٠ ألف للخبز و١٠٠ للنقل

علي محمود سليمان

بيّن مدير فرع محروقات دمشق سيباي عزير أن الاستهلاك اليومي لمدينة دمشق من مادة المازوت خلال فترة الصيف يتجاوز ٧٠٠ ألف لتر، موزعة بين القطاعات الحيوية المهمة من الأفران الحكومية والمخابز الخاصة وقطاع النقل والمؤسسات الحكومية والمشافي وباقي قطاعات المدينة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح عزير أن فرع محروقات دمشق ملتزم بتأمين المادة لقطاعات المدينة كافة حيث تشكل الأفران والمخابز الاحتياطية الدرجة الأولى بأولويات التزويد وهي تحتاج بشكل يومي إلى ٢٠٠ ألف لتر كمعدل وسطي، ومن غير المسموح التأخير في تأمين احتياجاتها تحت أي ظرف كان وأي زيادة في الكمية المطلوبة يتم توفيره بشكل فوري.

مضيفاً: إن قطاع النقل حالياً يستهلك بشكل يومي قرابة ١٠٠ ألف لتر مازوت، وأي زيادة في الطلب يمكن تأمينها في فترة الصيف.

لافتاً إلى قيام محافظة دمشق بالتعاون مع الهندسة المرورية وفرع محروقات دمشق بتنظيم عملية التعبئة للسرافيس والميكروباصات، من خلال توزيعها بشكل متساو على ثلاثة مراكز رئيسة في دمشق، هي محطة غرب المدينة ومركز هندسة المرور بالبرامكة ومحطة دمر البلد.

ويتم التعبئة بشكل حصري للسرافيس التي تم فرزها إلى تلك المراكز، حيث قامت هندسة المرور بالتعاون مع محافظة دمشق بعملية إحصاء لأعداد السرافيس العاملة على خطوط النقل كافة في دمشق، وتم التوصل إلى رقم تقريبي لكل خط، نظراً للظروف التي تمر بها البلد. فهناك –بحسب عزير– خروج ودخول لسرافيس جديدة كل فترة، وبعد ذلك تم توزيع أعداد السرافيس بشكل متساو على المراكز الثلاثة لمنع الفوضى والضغط على المحطات، ويتم تزويد كل سرفيس بـ٣٠ لتر مازوت يومياً.

وأشار عزير إلى أن التجربة بدأت منذ نحو الأسبوع وسوف تستمر قرابة الشهر، ثم تتم دراسة النتائج وعمليات التزويد والأداء وكيف يمكن تطويرها وتعديلها، ووضع ضمن الخطة إمكانية افتتاح مركز رابع لاحقاً لتخفيف الضغط عن باقي المراكز، موضحاً بأن هناك جهات وصائية مشرفة على عمليات التعبئة، بالتعاون مع لجنة محروقات فرعية من محافظة دمشق.

وبيّن مدير فرع محروقات دمشق بأن قطاع المشافي والمدارس والدوائر الحكومية يستهلك باقي الكميات وفرع محروقات دمشق ملتزم بتأمين احتياجاتها كافة وخصوصاً في ظل المعاناة مع انقطاع التيار الكهرباء، والاعتماد على المولدات العاملة بالمازوت في المؤسسات الحكومية.

ولفت عزير إلى وجود ٦٠ ألف اسم مسجل لدى فرع المحروقات لم يحصلوا على مخصصاتهم من مادة المازوت لغرض التدفئة خلال فصل الشتاء، حيث ازداد الطلب على المادة مع وجود معوقات النقل والشحن، وبشكل طبيعي يزداد الضغط على المادة في الشتاء، مضيفاً: إن فرع المحروقات يتلقى العديد من الشكاوى المتعلقة بالتلاعب بسعر مادة المازوت من ضعاف النفوس الذين يستغلون حاجة الناس للمازوت ويرفعون الأسعار ويقوم فرع المحروقات بمتابعة هذه الشكاوى والتواصل مع الجهات المعنية لضبطها.

الوزراة تعلن عن مزرعتين جديدتين

من يزرع الريح يحصد الكهرباء

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة توليد الكهرباء الدكتور محمد العبد الله عن قيام المؤسسة بالإعلان عن إقامة مزرعتين ريحيتين باستطاعة ٥٠ ميغا واط في موقع قطينة قابل للتوسع ليصل إلى استطاعة ٢٠٠ ميغا واط وموقع غباب جنوب دمشق باستطاعة ٥٠ ميغا واط وقابل للتوسع ليصل إلى استطاعة ١٥٠ ميغا واط.

يأتي ذلك ضمن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة بإنشاء مثل هذه المشاريع، مبيناً أن المؤسسة طلبت عروضاً على أساس بناء تملك وتشغيل لتنفيذ هذه المزارع في الموقعين المذكورين على أن تلتزم وزارة الكهرباء بشراء الطاقة الكهربائية المنتجة من هذه المزارع وبيعها للمواطنين وفق التعرفة المعمول بها.

ومن جانبها بينت مديرة تنظيم القطاع المهندسة هيام الإمام أن الوزارة قدمت جملة من الإجراءات والتسهيلات للمستثمرين الراغبين بالاستثمار في قطاع الكهرباء.

حيث قدم نظام منح الرخص والتصريحات التي تنظم عملية منح الرخص للمستثمرين، إضافة إلى صدور نظام إبرام اتفاقيات بيع وشراء الطاقة وإضافة إلى صدور القرار ١٦٢٠٢ الخاص بتشجيع المستثمرين للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.

كما أكدت النتائج الإيجابية لهذا القانون على خزينة الدولة والاقتصاد الوطني حيث إن مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الكهرباء يوفر بشكل كبير التكاليف التي يتم رصدها لإنشاء مشاريع التوليد وتوفيرها لخزينة الدولة ليتم الاستفادة منها في مشاريع حيوية أخرى وتأمين الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية لجميع القطاعات إضافة إلى توفير فرص عمل كثيرة للمواطنين.

وحول حدوث أي زيادة على التعرفة أفادت أن التعرفة لن تتأثر لأن سياسة الدعم منفصلة عن مشاركة القطاع الخاص وأن مؤسسة النقل تشتري الكهرباء من المستثمر الخاص وتقوم ببيعها لمؤسسة التوزيع التي يديرها تبيع الكهرباء بالأسعار المعتمدة، وبالتالي ليس هناك أي إضافات على التعرفة وأن المنعكس الوحيد لمثل هذه المشروعات هو التحسن في وضع الطاقة الكهربائية.

وفي سياق متصل كشف مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أن جملة من التحديات باتت تواجه القطاع الكهربائي أهمها ارتفاع معدلات الطلب على الطاقة الأولية سنوياً ومحدودية المصادر المحلية من الوقود والاعتماد الكلي على مادتي الفيول والغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مقابل انخفاض تعرفة الكهرباء وبالتالي ارتفاع تكاليف الدعم وارتفاع التكاليف الاستثمارية لكل كيلو واط مركب إلى نحو ٢٠٠٠ دولار منها ١٣٠٠ دولار في مجال محطات التوليد و٤٠٠ دولار في مجال شبكات النقل و٣٠٠ دولار في مجال شبكات التوزيع.

يشار إلى أن وزارة الكهرباء قامت بالإعلان عن مشروع محطة الناصرية التشاركي في العام ٢٠١٠ لإقامة محطة توليد تعمل على الوقود التقليدي باستطاعة ٢٥٠ ميغاواط وتم تأهيل ست عشرة شركة متخصصة في هذا المجال إضافة إلى إعلان الوزارة عن إقامة مزرعتين ريحيتين في كل من منطقة السخنة والهيجانة باستطاعة (٥٠–١٠٠) ميغاواط وتأهيل تسع شركات متخصصة إضافة إلى أن الوزارة لحظت إستراتيجية إشراك القطاع الخاص لإقامة محطات توليد للطاقة الكهربائية اعتماداً على الطاقات المتجددة تصل استطاعتها إلى (٥٠٠) ميغاواط لغاية العام ٢٠٢٠ و(٢٥٠٠) ميغاواط لغاية العام ٢٠٣٠.